العدد 2086 - السنة السابعة
الخميس 23 ربيع الآخر 1436 - الموافق 12 فبراير 2015
Thursday 12 February 2015 - No.2086 - 7th Year

أسعار العقود الآجلة انخفضت بسبب مخاوف من زيادة المخزونات العالمية

برميل النفط ينخفض 16 سنتاً ليبلغ 51.50 دولاراً .. وتوقعات بالمزيد من التراجع

انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 16 سنتا ليستقر عند مستوى 51.50 دولار مقارنة ب 51.66 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وفي أسواق النفط العالمية انخفضت أسعار العقود الآجلة أمس بسبب مخاوف من زيادة المخزونات العالمية بعد أن حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن وفرة الامدادات ستزيد المخزونات التي قد تقترب بحلول منتصف هذا العام من المستوى القياسي لها والبالغ 2,83 مليار برميل.

وفي بورصة لندن تراجعت عقود نفط خام الاشارة مزيج برنت 1,91 دولار ما يعادل 3,3 في المئة لتصل عند التسوية الى مستوى 56,43 دولار للبرميل وفي بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) انخفضت عقود الخام الامريكي تسليم مارس 2,84 دولار ما يعادل 5,37 في المئة لتصل عند التسوية الى مستوى 50,02 دولار للبرميل.

ورأى خبير نفطي كويتي أن اسعار النفط مرشحة للانخفاض خلال الربع الثاني من العام الحالي بسبب توقعات بضعف الطلب وارتفاع المخزون وقد يصل سعر نفط خام الاشارة (مزيج برنت) إلى 45 دولارا للبرميل.

وقال الخبير النفطي محمد الشطي لـ (كونا) أمس إن تعافي الاسعار قد يبدأ مع نهاية الربع الثالث من هذا العام مضيفا أن أسعار النفط الخام شهدت في الايام الماضية تحسنا يفوق عشرة دولارات للبرميل ما أوجد حالة من التفاؤل والايجابية في سوق النفط وبدأ البعض يعتقد بأن التعافي بدأ فعلا.

وأعرب عن اعتقاده بأن التحسن بدأ نتيجة مؤشرات إيجابية في سوق النفط وجاءت في غالبيتها من السوق الامريكي وتعكس بدورها مؤشرات لها علاقة بأداء الاقتصاد الامريكي بسبب خفض عدد منصات وأبراج الحفر واضراب المصافي هناك والانطباع العام بأن ما يحدث عبارة عن تصحيح للوضع السابق حيث هبطت اسعار النفط بشكل كبير.

وأوضح الشطي ان المشكلة تكمن في بقاء السبب الرئيسي لضعف السوق وهو الفائض في المعروض من النفط مؤكدا ان تعافي أسعار النفط مرهون بسحب الفائض في المعروض خلال النصف الاول من 2015 خصوصا مع دخول عدد كبير من طاقة التكرير في دول العالم في برامج الصيانة خلال الاشهر من ابريل حتى يونيو 2015.

وذكر ان هناك مستجدات في سوق النفط اسهمت في تحسن الاسعار وتقديم الدعم لها ومن بينها خفض العديد من الشركات موازنتها للاستثمار في قطاع التنقيب والاستكشاف وبيع حجم كبير من النفط الصخري في المستقبل في الاسواق الآجلة بقصد التحوط ضد تحولات وهبوط اكبر للاسعار وخفض في تكاليف انتاج النفط عموما والصخري بصفة خاصة مع هبوط اسعار النفط.

■ محمد الشطي : سعر النفط مرشح للانخفاض بسبب ضعف الطلب وقد يصل إلى 45 دولاراً

محمد الشطي

وبين أنه من بين المستجدات أيضا خفض عدد منصات وأبراج الحفر خصوصا الافقي المسؤولة بصفة مباشرة عن انتاج النفط الصخري «لكن ذلك لا يغفل أهمية كفاءة انتاجية برج الحفر في تحسين قدرات الانتاج بعدد اقل».

ولفت الى انه برغم ذلك فان عددا من المحللين لا يؤمنون بأن تلك المستجدات كافية لسحب الفائض من السوق وأن تعافي أسعار النفط بشكل واضح لن يكون قبل سحب هذا الفائض في سوق النفط «وهو أمر لابد أن ينتبه له لكل مراقب ومهتم».

وقال الشطي إن من المؤشرات الايجابية التي تساعد السوق في المرحلة الحالية هي تقديرات وكالة الطاقة الدولية لإنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) خلال شهر يناير الماضي وتشير الى تناقص في انتاج النفط الخام من 30,55 مليون برميل يوميا خلال شهر ديسمبر 2014 الى 30,31 مليون برميل يوميا في يناير الماضي.

وذكر أن هذا الانخفاض الفعلي في انتاج النفط الخام بمقدار 240 الف برميل يوميا جاء نتيجة المستجدات الجيوسياسية في ليبيا والعراق والتي أسهمت في خفض انتاج العراق من 3,73 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر 2014 الى 3,46 مليون برميل يوميا في يناير 2015 وكذلك انخفض انتاج ليبيا من 440 الف برميل يوميا في ديسمبر 2014 الى 340 الف برميل يوميا في يناير 2015.

وأشار الى أن توقعات وكالة الطاقة الدولية وغيرها من الهيئات اصبحت اكثر ايجابية تجاه قراءة تطورات السوق خلال النصف الاول من 2015 «وإن كانت مازالت تشير الى فائض في السوق».

وبين أن التوقعات لشهر فبراير الجاري تشير الى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال النصف الاول من 2015 ليصل الى 92,5 مليون برميل يوميا مقارنة مع 91,65 مليون برميل يوميا خلال النصف الاول من 2014 اي بزيادة مقدارها 850 الف برميل يوميا.

وأضاف الشطي أن التوقعات تظهر أيضا أن الامدادات من خارج (أوبك) سترتفع في النصف الاول من عام 2015 من 62,35 مليون برميل يوميا في 2014 الى 63,95 مليون برميل يوميا خلال النصف الاول من 2015 اي بزيادة مقدارها 1,6 مليون برميل يوميا.

وأوضح أن ذلك الارتفاع سيحدث في الوقت الذي سينخفض فيه الطلب على نفط (أوبك) من 29,2 مليون برميل يوميا في النصف الاول من عام 2014 الى 28,55 مليون برميل خلال النصف الاول من عام 2015 اي خفض بمقدار 650 الف برميل يوميا.

ولفت الى انتاج (أوبك) لشهر يناير 2015 وصل الى 30,31 مليون برميل يوميا «وبالمقارنة مع تقديرات الطلب على نفط (أوبك) يتضح ان هناك فائضا في السوق بمقدار 1,76 مليون برميل يوميا خلال النصف الاول يجب أن يتم سحبه لإعادة التوازن واذا ما اعتبرنا الانماط التاريخية لبناء المخزون عند 400 الف برميل يوميا في المتوسط فإن الفائض من المعروض من النفط في السوق يكون عند 1,36 مليون برميل يوميا».

وقال الشطي إن غالبية المراقبين يعتقدون بأن الاسعار مرشحة للانخفاض خلال الربع الثاني من عام 2015 (بين أبريل – يونيو) بسبب توقعات ضعف الطلب على النفط وارتفاع المخزون «ما يعني اننا ربما نرى 45 دولارا للبرميل لنفط خام الاشارة برنت خلال الاشهر المقبلة بل ويرى البعض مثل بنك سيتي الامريكي أنه ربما يبدأ التعافي مع نهاية الربع الثالث من عام 2015».

وأشار الى وجود انطباعات اكثر ايجابية بشأن الصناعة «وعليه فإن اسعار النفط ستبدأ في التحسن والتعافي خلال النصف الثاني من عام 2015 وهذا التعافي مشروط بسحب الفائض من السوق النفطي».

وسط أداء متذبذب وضغوطات بيعية ومضاربات

البورصة تغلق الجلسة على تراجع .. وتكتسي بالأحمر

البورصة تكتسي بالأحمر

أغلق سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» مجريات حركة جلسة أمس على انخفاض بسبب استمرار الضغوطات البيعية والمضاربات وجني الارباح ما انعكس على المؤشرات الرئيسية خاصة السعري وليقبع مع الوزني و«كويت 15» في المنطقة الحمراء.

وكان واضحا من مجريات الحركة النشاط الذي استأثرت به عموم الاسهم الرخيصة او ما يطلق عليها «الشعبية» في اشارة الى تبادل ادوار قيادة السوق مع الاسهم التشغيلية ما جعل بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية يقوم بالاداء الانتقائي وعدم المخاطرة بالدخول على اسهم لا طائل من ورائها.

ورغم الحراك الذي تفرزه اعلانات الشركات المدرجة في ما يتعلق باجتماعات مجالس الادارات لمناقشة البيانات المالية عن عام 2014 على مجريات الحركة الا انها لم تكن دافعا قويا كما كانت وقت افصاحات المنوك لكن يتوقع ان تتفاعل الحركة ايجابا على بعض الاسهم الاخرى خاصة المتوقع منها توزيعات مرضية للمساهمين فيها.

وبدا جليا في مسار الاداء التأثر السلبي باعلان بيت التمويل الكويتي «بيتك» بوصفه أحد دائني شركة «دار الاستثمار» عن رفضه مقترح تسوية المديونية المقدم من قبل تلك الشركة الذي عرض في اجتماعها مع الدائنين في «دبي المتحدة» في 21 يناير 2015 وعزم البيت اتخاذ كل الاجراءات القضائية والقانونية المتاحة ضد الشركة لتحصيل المديونية.

والتافت للنظر في منوال الحركة تنازل المؤشر السعري عن المستويات الذي كان حصدها في بداية الأسبوع لكن يتوقع ان يحاول تعويضها في الجلسة الختامية للاسبوع غدا كما كان لافتا في مسار الجلسة استمرار التهافت على مكونات مؤشر «كويت 15» وما تم بمباركة العديد من المجموعات المضاربية التي رأت في تلك الاسهم الفرصة لعمليات تجميع.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» اغلق الجلسة أمس منخفضا 32,3 نقطة ليصل الى مستوى 6702,6 نقطة ولتبلغ القيمة النقدية نحو 23,3 مليون دينار تمت عبر 5194 صفقة من خلال 224,5 مليون سهم.

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.295 واليورو عند 0.334

الدينار يواصل استقراره أمام العملات الرئيسية

استقر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي امس عند 0,295 دينار كما استقر سعر اليورو عند 0,334 دينار مقارنة باسعار صرف امس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر عند 0,450 دينار كما انخفض الفرنك السويسري عند 0,318 دينار وبقي سعر صرف الين الياباني عند مستوى 0,002 دينار دون تغيير.

وبالنسبة الى الدولار الامريكي فقد استفاد من بيانات سوق العمل الامريكي الايجابية اضافة الى تراجع اليورو أمام الدولار بسبب التصريحات بين المسؤولين اليونانيين من ناحية والمسؤولين في منطقة اليورو من ناحية اخرى.

إيكويت حققت 1.04 مليار دولار أرباحا صافية عن العام 2014 الحافل بالتحديات والتطورات

أعلنت شركة ايكويت للبتروكيماويات، أول شراكة عالمية كويتية في مجال البتروكيماويات، عن تحقيقها لأرباح صافية مقدارها 1.04 مليار دولار أمريكي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2014، مقارنة بأرباح صافية بلغت 1.245 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة خلال العام 2013.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي محمد حسين «مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والتطورات التي أحاطت بالعام 2014، فإن هذه النتائج تعتبر في منتهى الإيجابية لكونها أرباحا صافية بلغت مئات ملايين الدولارات وامتلاك الشركة لتقييم مالي ممتاز بشهادة جهات معتمدة ومعترف بها دوليا وذلك جنبا إلى جنب مع الكثير من النجاحات التي من أهمها استمرارية التنمية المستدامة على كافة الأصعدة المتعلقة بالشركة، والفضل في ذلك يعود أولا وآخرا إلى الله -سبحانه وتعالى- ومن ثم مواردنا البشرية خصوصا الوطنية التي حققت الكثير من الإنجازات العالمية بشهادة جميع الجهات المحلية والعالمية».

وأوضح حسين «تخلل العام 2014 جملة من التحديات الجدية التي واجهت الصناعة الهيدروكربونية ككل، بما فيها قطاع البتروكيماويات، خصوصا مع انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة تجاوزت 40% خلال فترة زمنية لم تتجاوز الثلاثة أشهر، ونقص المواد اللقيم اللازمة للصناعة البتروكيماوية مع ارتفاع تكلفتها بصورة واضحة خلال معظم ذلك العام، وتذبذب الأسعار العالمية، وزيادة الطلب رغم انخفاض الأسعار، وعدم وجود فرص للنمو والتوسع».

وأضاف حسين «أما التطورات، وهي في الحقيقية محطات مضيئة في تاريخ شركة ايكويت، فمن بينها عمليات الصيانة الشاملة لمدة شهر كامل لمصانع الإيثيلين والبولي إيثيلين والإيثيلين جلايكول والمرافق وكذلك الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع زيادة إنتاج مصنع البولي إيثيلين من طاقته الإنتاجية السنوية الحالية البالغة 825 الف طن متري إلى ما يقارب مليون طن متري، مما يعني تحقيق الشركة لرقم قياسي عالمي جديد من ناحية صيانة وتطوير مصانع البتروكيماويات. وهنا لا بد من مراعاة إن تلك الـ30 يوما تمثل فترة لم تشهد اية مبيعات أو عمليات تجارية متعلقة بالمنتجات مع وجود تكاليف غير اعتيادية أخذت نصيبها من الأرباح الصافية في سبيل إنجاز عمليات الصيانة والتطوير لضمان التنمية المستدامة حسب المعايير العالمية، ومن هنا قامت الشركة بالتعامل مع العام 2014 باعتباره عاما يحتوي على 11 شهراً فقط مع التقيد بكافة الالتزامات المتعلقة بمدة 12 شهراً».

محمد حسين

وأشار حسين «ومن التطورات، وصول قيمة مبيعات شركة ايكويت خلال العام 2014 إلى أكثر من 2.6 مليار دولار أمريكي، تعزيز تواجدها في الكثير من الأسواق عبر زيادة قوة قاعدة عملائها على المستويين المحلي والعالمي، خصوصا مع مساهمتها في نمو قطاع الصناعات البلاستيكية الكويتي باكثر من 400% خلال الفترة من العام 1998 إلى 2014 ودورها في دعم مصنعي البلاستيك المحليين لإطلاق عمليات تصدير منتجاتهم إلى العديد من دول العالم. إضافة إلى ذلك، أطلقت الشركة العديد من مبادرات التنمية المستدامة داخل وخارج دولة الكويت عبر تاسيس شراكات تنموية مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة والأهلية في المجالات الصناعية والطبية والتربوية والتوعوية والتجارية والصحة والسلامة والبيئة وذوي الاحتياجات الخاصة والتطوير المهني وغيرها».

وحول مستقبل صناعة البتروكيماويات، قال حسين «نظرا لطبيعتها ذات المدى الطويل، فإن هذه الصناعة تتسم بمراحلها المختلفة التي تتراوح بين الارتفاع والهبوط خلال عدة سنوات بسبب عدة عوامل منها أسعار النفط الخام والعرض والطلب. فقد شهدت أسواق البتروكيماويات انخفاضا حادا في الأسعار خلال العامين 2008 و 2009، لكنها سرعان ما تعافت وعادت الأسعار إلى معدلات طبيعية تعكس أهمية المواد البتروكيماوية لدورها الحيوي في تصنيع مختلف المنتجات البلاستيكية ذات العلاقة بحياتنا اليومية في المنازل والمركبات والعمل وغيرهم من الأماكن. لذلك، من المتوقع أن يحفل العام 2015 وما بعده بالعديد من التحديات الناتجة من تغيرات أسعار النفط وتشغيل مصانع جديدة خصوصا في دول الخليج وزيادة العرض ونقص المواد اللقيم وضرورة تطوير البنية التحتية وتقلب الأسواق، وكلها تؤثر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على أداء أسواق البتروكيماويات وأسعار المواد البتروكيماوية محليا وعالميا».

وأعرب حسين عن جزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى مساهمي ومجلس إدارة شركة ايكويت وكافة الموظفين وكل من ساهم في نجاح الشركة في جميع المجالات بما جسدوه من تطبيق عملي لشعار الشركة (شركاء في النجاح).

تمثل شركة ايكويت للبتروكيماويات التي تأسست عام 1995 شراكة عالمية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو للكيماويات وشركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. وبدأت شركة ايكويت عمليات الإنتاج في شهر نوفمبر من العام 1997، وهي حاليا المشغل الوحيد لمجموعة متكاملة من المصانع ذات المواصفات العالمية التي تنتج أكثر من 5 ملايين طن سنوياً من المواد البتروكيماوية عالية الجودة التي يتم تسويقها في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا. www.equate.com.

نتيجة التسارع الذي شهده معدل التضخم في قطاع السكن

«الوطني» : 2.9% معدل التضخم في الكويت العام الماضي

تراجع معدل التضخم في أسعار المستهلك خلال شهر ديسمبر بحسب تقرير البنك الوطني ، بينما ارتفع معدل التضخم الأساس نتيجة التسارع الذي شهده معدل التضخم في قطاع السكن، لكن رغم هذا ارتفاع الأخير، تراجع معدل التضخم العام نتيجة تراجعه في بعض المكونات الأساسية، ولاسيما المواد الغذائية تماشيا مع تباطؤ وتيرة أسعار المواد الغذائية العالمية. كما ساهمت قوة الدينار أمام العملات الأخرى ما عدى الدولار الأميركي بالحفاظ على ثبات معدل التضخم.

وقد تباطأ معدل التضخم من 3.1% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 3.0% على أساس سنوي في ديسمبر، وارتفع معدل التضخم الأساس خلال الفترة ذاتها من 3.0% على أساس سنوي إلى 3.2% على أساس سنوي. وقد ظل معدل التضخم في نطاق 2.7% و3.0% خلال معظم العام 2014، ليسجل معدل التضخم العام 2.9% في المتوسط لكامل العام 2014، أي أعلى بقليل من أقل مستوى قد سجله منذ تسع سنوات عند 2.7% خلال العام 2013.

وارتفع معدل التضخم في خدمات السكن من 4.4% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 5.0% على أساس سنوي في ديسمبر، ليرتفع بذلك تباعا معدل التضخم الأساس. ويشار إلى أنه لا يتم تحديث مكون السكن إلا مرة واحدة بشكل ربع سنوي مع ظهور آخر البيانات الخاصة بتحركات الأسعار خلال الربع الأخير من العام 2014. ومن الممكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى استمرار تحسن مستويات الطلب في القطاع بحلول نهاية العام.

وتراجع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية من 3.3% على أساس سنوي في نوفمبر إلى 2.6% على أساس سنوي في ديسمبر، وذلك تماشيا مع تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية. ومن المتوقع أن تتراجع أسعار المواد الغذائية المحلية بشكل أكبر على المدى القريب والمدى المتوسط وذلك نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية بشكل أكبر. ومن المفترض أن يساهم ذلك في الحد من الضغوطات على معدل التضخم العام خلال الأشهر القادمة.